

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Accounting for Social Responsibility in Small and Medium-Sized Enterprises

مراد مولوة *

جامعة يحيى فارس بالمدينة، moulouamourad26@gmail.com

النشر: 2021/05/31

القبول: 2021/03/18

الاستلام: 2020/11/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على محاسبة المسؤولية الاجتماعية والوقوف عند مختلف مشاكلها مع إبراز الدور الذي تلعبه في خدمة المجتمع، البيئة، الموظفين، وكذلك العمال بالإضافة إلى معرفة مختلف المتطلبات اللازمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات وأنه لا بد من الإفصاح عنها في التقارير المالية، كما نبهت الدراسة إلى ضرورة توعية المؤسسات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والعمل على إعداد نموذج محاسبي لها، بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق وبأقل تكلفة ممكنة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

رموز JEL: M14.

Abstract:

The objective of the study was to highlight accountability of social responsibility and to stand up to its various problems, highlighting the role it plays in serving society, the environment, employees, as well as workers, as well as the various requirements for applying social responsibility accounting;

The study reached a number of results, the most important of which is that accounting for social responsibility is used to measure the social performance of projects and that it should be disclosed in the financial reports, and the study pointed out that the organizations should be made aware of the concept and importance of social responsibility accounting, and work on preparing an accounting model for them. So it's easy to understand and apply at the lowest possible cost.

Keywords: Social responsibility, accountability of social responsibility.

(JEL) Classification : M14.

1. مقدمة: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية فكرة قديمة جداً، تواجدت بتواجد الإنسان الذي يكلف بأداء عمل معين ثم تتم محاسبته على نتيجة أداء هذا العمل؛ ومما لا شك فيه أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية أصبحت في عالمنا الحالي بالغة الأهمية، ولا يخفى أثرها الفعال على الشركات والمجتمع بأكمله، فهي قادرة على إحداث تغيير في الفكر المحاسبي إذا ما تم استخدامها بفعالية، لأنها تساهم في تغيير نمط الحياة والبيئة وتحسين معيشة أفراد المجتمع، حيث ازداد تطلع المجتمع إلى مساهمة هذه الشركات في زيادة رفايته والقيام بأنشطة اجتماعية تسهم في تطوره وازدهاره، فهناك شرائح اجتماعية كثيرة تعتبر من المستفيدين من وجود منظمات الأعمال، فالمالكون هم أول المستفيدين ولا تقتصر فائدتهم على تعظيم الربح الاقتصادي، بل يتطلعون إلى سمعة طيبة لشركتهم وزيادة شهرتها، أما العاملون فهم يتوقعون قيام الشركة بتحسين أوضاعهم وحل العديد من مشاكلهم الأسرية سواء ما تعلق منها بالسكن أو الصحة أو التعليم، كذلك تأمل الحكومة بتسديد كافة الالتزامات الضريبية من قبل الشركات لمساعدتها في حل المسائل التي تشكل تحديات كبرى لها، كالبطالة والفقر والإنفاق من أجل إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

1.1 إشكالية الدراسة: تتلخص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما واقع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟"

2.1 أهمية الدراسة:

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي تزامنت مع التطور العلمي والتكنولوجي، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية، من هنا تتبع أهمية دراستنا بالتركيز على ضرورة تطوير وتوسيع النظرة نحو أنشطة المؤسسات الاقتصادية وعدم حصرها بالجانب الاقتصادي فقط، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه تجاه المشاكل الاجتماعية المتفاقمة يوماً بعد يوم، وباعتبار أن لهذه المؤسسات التزامات بجانب حقوقها تجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ التعرف على نطاق ومبادئ ومتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛

✓ التعرف على مداخل وأبعاد ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

2. مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: أصبح مصطلح المسؤولية الاجتماعية أكثر انتشاراً في الأوساط الاقتصادية يوماً بعد يوم، مما أثر على المؤسسات بصفة عامة ووظيفة المحاسبة بصفة خاصة لابتدع لها نوعاً جديداً يطلق عليه اسم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

1.2. نشأة وتطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة الضغوط التي عمت الدول من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حقوق الإنسان، ففي فترة السبعينات نالت اهتماماً ملحوظاً ولاقت انتشاراً بحثياً واسعاً، أما فترة ثمانينات وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي فتميزت بإهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل من برنامج البحث العلمي، ومع انعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة بدأت المحاسبة الاجتماعية تحوز اهتمام علم الإدارة والمحاسبة وعلم الاجتماع.

ويمكن تقسيم التطور التاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى المراحل الأربعة الأساسية التالية:

المرحلة الأولى: تمثل هذه الفترة مرحلة إنشاء وتكوين الجانب الفني للمحاسبة، ويمكن توضيحها فيما يلي (سالم، 2009، ص 21):

تمتد جذورها إلى 4500 سنة قبل الميلاد، بناءً على رغبة الأفراد في الاحتفاظ بسجلات لمتابعة ممتلكاتهم وإثبات التعديلات التي تطرأ على هذه الممتلكات، ولقد كانت وظيفة المحاسب تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على الأموال والممتلكات وبازدياد نطاق المعاملات ظهرت الحاجة إلى نظام لضبط عملية التسجيل في الدفاتر والحسابات فظهرت طريقة (القيد المزدوج) وباستخدام نظرية القيد المزدوج أصبح لدى المحاسبين ما يمكن تسميته "بنظرية تشخيص الحسابات"، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الإثبات في الحسابات، حيث ركزت نظرية تشخيص الحسابات على أهداف تحديد المركز المالي وهي اهتمامات أصحاب الأموال في ذات الوقت، إلا أنه نتيجة تشعب الأعمال وظهور الرغبة من قبل أصحاب الأموال في تحديد مدى نجاح المشروع في تحقيق أغراضهم اتضحت أهمية قائمة الدخل، وبالتالي استبدلت نظرية تشخيص الحسابات التي وجهت إليها الكثير من الانتقادات بنظرية أخرى عرفت باسم "نظرية العمليات" والتي اعتمدت أساس الاستحقاق، وأصبحت هذه الأخيرة هي الأساس في تفسير الأحداث والعمليات من حيث أثره على الوحدة المحاسبية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيًا وأكاديميًا وتحتوي على ما يلي:

لم يكفي بالنظر إلى المحاسبة على أنها مجرد أداة داخلية للرقابة، فقد توجه الاهتمام منذ بداية القرن التاسع عشر إلى تطوير المحاسبة مهنيًا وأكاديميًا وكان هذا التطور نتيجة عدة عوامل أهمها:

✓ ظهور الثورة الصناعية؛

✓ ظهور المشروعات المساهمة؛

✓ فرض ضرائب الدخل على الأفراد والمشروعات.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث يتألف نظام المعلومات الرئيس من نظامين فرعيين للمعلومات (سالم، 2009، ص 21) هما:

✓ **النظام الفرعي الأول:** يسمى "نظام المحاسبة الإدارية" الذي يوفر المعلومات التي تحتاجها إدارة المشروع فيما يتعلق بوظائفها المختلفة (تخطيط - تنظيم - توجيه - رقابة).

✓ **النظام الفرعي الثاني:** ويسمى "نظام المحاسبة المالية التقليدية" والتي تعد مسؤولة عن تزويد الأطراف الخارجية بقدر كبير من المعلومات التي يحتاجون إليها، كما اتجهت المحاسبة في هذه المرحلة نحو استخدام أساليب التحليل الكمي مثل الإحصاء وبحوث العمليات وذلك بهدف إعداد الموازنات التخطيطية والتعرف على احتياجات نماذج اتخاذ القرار من المعلومات وبذلك أصبح المحاسب المسؤول الرسمي عن نظام المعلومات الرئيس في المشروع.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" وتحتوي على ما يلي (حبيب، 2011، ص ص 29-30):

تعد هذه المرحلة مهمة في مراحل التطور المحاسبي، حيث أدى تزايد حجم المشروعات إلى زيادة تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والإيجابية الناتجة عن أنشطة هذه المشروعات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية وحتى من قبل بعض إدارات المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي تحت إلى تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية، حيث أن تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات سيؤدي إلى المساواة بين المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التي لا تعير أي اهتمام للمصلحة الاجتماعية.

2.2. تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها (الغالبية، 2005، ص 111): "فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي (Approachsocial) وذلك باعتبار أي مؤسسة عضواً فعالاً في المجتمع ترتبط فيه بالفئات الأخرى ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات"، ويعبر عنها أيضاً (ابراهيم، 2016، ص 150) بأنها التزام من قبل الشركة بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة، وتتمثل في مصالح واحتياجات الشركات المنتجة للسلع أو الخدمات والعاملين فيها والبيئة المحيطة والمجتمع، كما تعرف على أنها عملية توصيل التأثيرات البيئية والاجتماعية للنشاطات الاقتصادية للمؤسسة إلى المجاميع ذات الاهتمام داخل المجتمع، وبهذا فهي توسيع المسائلة للمؤسسة إلى أبعد من الدور التقليدي في توفير الحساب المالي لأصحاب رأس المال.

3.2. أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أهداف عديدة يمكن التعبير عنها (سمر، 2009، ص ص 26-27) من خلال ما يلي:

- ✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة خلال الفترة التي لا تشمل على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية لها "المؤسسة" فقط، بل أيضاً على العناصر الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع؛
- ✓ تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولوية الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أهداف منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية عنصراً جوهرياً لهذا الهدف؛
- ✓ توفير بيانات ملائمة عن أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المنشأة في مجال الأهداف الاجتماعية لكل أطراف المجتمع، ويقصد بالبيانات الملائمة تلك التي تقدم لأغراض المحاسبة وتسهل للمجتمع عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاختبار الاجتماعي وتوزيع الموارد الاجتماعية؛
- ✓ توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض؛

- ✓ إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي للإدارة بالصورة التي تتكامل مع تقييم الأداء الاقتصادي " التقليدي " لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة؛
- ✓ مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛
- ✓ مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من الدولة والوحدات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات تؤثر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

4.2. أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية: ازدادت أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية لوجود عدد من العوامل أبرزها: (شاهين، 2011، ص 292)

- ✓ تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، حيث لم يعد معيار تقييم الأداء للمشروع الاقتصادي هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع الأثر الاجتماعي للمشروع، وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عنها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع؛
- ✓ ازدياد المطالبة من قبل بعض الهيئات والجمعيات المهنية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي، لاسيما بعد التطور الكبير في المجال الصناعي وزيادة التلوث للبيئة المحيطة بالمشاريع مما تطلب ضرورة الإفصاح عن هذا الأداء لمعرفة مدى قيام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية؛
- ✓ التوجه نحو احتساب التكلفة الاجتماعية عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطة المؤسسة، فعلى الرغم من تجاهل تلك التكلفة إلا أنها تعتبر عنصراً مؤثراً في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة؛
- ✓ أدى التركيز على جانب التكاليف في مجال قياس الأداء الاجتماعي وإهمال المنافع الاجتماعية على ارتفاع التكاليف الكلية للمنشآت، لذلك فإنه لا بد من الأخذ في الاعتبار هذه التكلفة عند مقارنتها مع مشروعات أخرى لا تتحمل مسؤولية اجتماعية عن أدائها.

3. فروض ومبادئ ومتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: نوجز أهمها في النقاط الآتية:

1.3. فروض محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية (SRA) على أربع فروض أساسية تتمثل فيما يلي: (محمد،

2012، ص 13)

- ✓ على المؤسسة إلتزامات ومسؤوليات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وهي تقبل تحمل هذه الإلتزامات وتحمل هذه المسؤوليات؛
- ✓ تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة ويتوجب استغلالها بفعالية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي؛
- ✓ لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفدها المنشأة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية (freegoods) وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المنشأة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها؛
- ✓ للمجتمع الحق في الإطلاع على مدى تنفيذ المنشأة لمسؤولياتها اتجاهه وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

2.3. مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لا تختلف الأسس والمبادئ والمفاهيم الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية، سوى في تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة وأغراض نظام المحاسبة الاجتماعية.

3.3. متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية فإن هناك متطلبات أساسية لابد من وجودها وإن لم تكن موجودة يجب السعي لإيجادها نظرا لفوائد هذه المتطلبات، ويمكن تناولها فيما يلي: (ميدة، 2003، ص 326)

- ✓ نظام موازنة جيد يضمن تقدير الموازنة تفصيلا لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات مفصلة؛
- ✓ هيكل تنظيمي جيد ومفهوم تتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم والأقسام، وكذلك المهام والصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات للإمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات.. وغيرها، مع وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابع له؛

✓ دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه، ويراجع بصفة دورية ليتلاءم مع التنظيم الإداري القابل للتطور مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير المناسبة بالشكل والوقت المناسب، وتحديد مراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبطا بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها؛

✓ نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء، والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز مسؤولية وإبعاد العناصر التي تعتبر في مراكز مسؤولية أخرى؛

✓ استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظرا لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد إخراجها في وقتها المناسب؛

✓ لا بد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما يعني ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث تحدد الكم والكيف لهذه المعلومات، وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطي له هذه التقارير؛

✓ قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين، فإذا ما توفرت هذه المتطلبات فإنه يمكن تصميم نظام لمحاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه، وتختلف المنشآت فيما بينها في مدى توافر هذه المتطلبات؛

✓ ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات لمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.

4. الخطوات التي يجب إتباعها في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية: لتطبيق نظام محاسبة

المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة كانت يجب إتباع الخطوات التالية: (الفحماء، 2012، ص 23)

الخطوة الأولى: تقسيم المنشأة إلى مراكز مسؤولية وتحديد مسؤولية كل شخص في كل مركز مسؤولية، فالرقابة لا تنصب على عناصر التكاليف والإيرادات بل على تصرفات الأفراد في إنشاء هذه التكاليف والإيرادات؛

الخطوة الثانية: وضع معايير أداء لعناصر التكاليف والإيرادات وذلك على صعيد كل مركز مسؤولية باستخدام أسلوب الموازنات التخطيطية أو نظام التكاليف المعيارية؛

الخطوة الثالثة: تقييم الأداء في كل مركز مسؤولية من خلال المقارنة بين الأداء المخطط والفعلي وتحديد الانحرافات وتحليلها؛

الخطوة الرابعة : القيام بإجراءات تصحيحية للانحرافات التي تم التوصل إليها في الخطوة الثالثة، وذلك بغرض تجنب تلك الانحرافات في المستقبل.

5. مداخل وأبعاد ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1.5. مداخل محاسبة المسؤولية الاجتماعية: يمكن تمييز بين ثلاث مداخل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي تتمثل فيما يلي: (بكر، 2012، ص ص 119-120)

المدخل الأول: وهو المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية، ويجد جذوره في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية معبراً عنه بفرضية أن للمؤسسة هدفاً وحيداً فقط، هو هدف تعظيم الأرباح للملاك و المساهمين، مع التقيد بمراعاة الالتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانوني السائد في المجتمع؛

المدخل الثاني: ويسمى بمدخل أصحاب المصالح Stockholder تمييزاً له عن المدخل الأول الذي يسمى بمدخل أصحاب المشروع Stakeholder أو مدخل المساهمين Shareholder، ويعترف هذا المدخل بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الأرباح.

المدخل الثالث: وهو المدخل الأكثر انفتاحاً لمتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث ينظر إلى المشروع على أنه نظاماً اجتماعياً فرعياً داخل نظام اجتماعي أكبر، وأنه على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو، أي أن المصالح الذاتية للمشروع تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه للمجتمع.

ويرى بأن المدخل الثالث ظهر في منتصف القرن الماضي وتزعمتها الباحثة "Rosita" ومؤداه أنه لا بد من الفصل بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الخاصة للمنظمات منذ اللحظة الأولى مع وجود شيء من التفاعل بينهما، فيقع على إدارة التنظيم من خلال وظيفتها في تمثيل المصالح أو الوكالة نوعين من المسؤولية هما المسؤولية الاجتماعية التي تستهدف الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، والمسؤولية الخاصة

التي تستهدف الحصول على مصالح الملاك، ونتيجة لذلك يتم تقييم أداء الإدارة على أساس كل من تحقيق الأهداف الاجتماعية للمنشأة وكذلك الربح المحقق.

2.5. اتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: هناك ثلاث اتجاهات رئيسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي كما يلي: (العايب، 2011، ص 59)

❖ **الاتجاه الأول:** يعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة.

❖ **الاتجاه الثاني:** يعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر الوحدة المحاسبية.

❖ **الاتجاه الثالث:** يعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة.

من خلال هذا نرى بان الاتجاه الأول يجعل المحاسبة التقليدية معدلة وفق الأداء الاجتماعي، أما الاتجاه الثاني يجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي أسس جديدة في المحاسبة، أما بالنسبة للاتجاه الثالث فيعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية محاسبة مستقلة عن باقي الفروع.

إن اللذين يؤيدون فكرة أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تشكل جزءاً من النظام التقليدي للمحاسبة المالية، يرون أنه أثناء تركيز نظام المحاسبة المالية التقليدية على نتائج الصفقات التي تحدث بين المؤسسة من جهة والغير كالعلاء والموردين من جهة أخرى، فإن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تركز على الصفقات التي تحدث بين المنشأة والبيئة الاجتماعية المحيطة بها من جهة أخرى.

لكن الرأي الغالب أن نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لها مقومات خاصة التي تجعله كالنظم المحاسبية الأخرى مثل نظام المحاسبة المالية، ونظام المحاسبة الإدارية، ونظام محاسبة التكاليف، وهناك من يطلق على هذا النظام مصطلح "المحاسبة الاجتماعية" بينما يطلق البعض مصطلح المحاسبة الاجتماعية للشركات في حين أن التسمية الأكثر شيوعاً هي محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

3.5. أبعاد محاسبة المسؤولية الاجتماعية: لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد "البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد البيئي" وسوف نتناولها كما يلي:

البعد الاقتصادي: يمثل مسؤوليات أساسية يجب أن تضطلع بها منظمات الأعمال من حيث إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية وتعوض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم (العايب، 2011، ص 59).

البعد القانوني: يمثل هذا البعد جانب من المسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وأن تحترمها، وفي حالة العكس فإنها تقع في إشكالية قانونية، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص عمل بصورة متكافئة للجميع دون تغيير بسبب الجنس أو القومية أو غيره (راشي، 2013).

البعد الأخلاقي: على المؤسسات أن تدرك أن الأخلاق لم تعد مسألة هامشية بل إحدى شروط النجاح، فعند قيامها بأنشطتها عليها احترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم توطر بعدة بقوانين ملزمة، لكن إحترامها يعتبر أمراً ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها، ومن بين الأمور المتعلقة بهذه المسؤولية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد، والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك (راشي، 2013).

البعد الإنساني "الخيرى" البيئي: وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي والذي يشتمل على مجمل التبرعات والهيئات من المنظمات التي تخدم المجتمع والبيئة ولا تهدف للربح من خلالها، حيث في إطار هذا الجانب قد تتبنى منظمة الأعمال قضية أساسية من قضايا المجتمع والبيئة وتخدمها مثل تمويل جمعيات خيرية ورياضية ومستشفيات لمكافحة أمراض مستعصية، وتمويل مشاريع لإنشاء محميات بيئية (الغالبى، 2005، ص 83)، والشكل التالي يوضح هرم "Carroll" للمسؤولية الاجتماعية:

شكل رقم 01: هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 ص 83.

فالمسؤولية الاجتماعية حسب هرم كارول (CARROLL) تشتمل على أربع مستويات، ويمكن كتابتها بالصيغة الآتية:

$$\text{المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات} = \text{المسؤولية الاقتصادية} + \text{المسؤولية القانونية} + \text{المسؤولية الأخلاقية} + \text{المسؤولية الخيرة} + \text{المسؤولية الخيرة}$$

بحيث تسعى المؤسسة لتحقيق الأرباح المخططة في ظل الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها مع مراعاتها الجوانب الأخلاقية تجاه المجتمع، خاصة من حيث العادات والتقاليد السائدة قبل البدء في إنتاج السلع والخدمات، أما المسؤوليات الخيرة فترجع إلى مدى شعور وتقدير المؤسسة لمتطلبات بيئتها والعمل على المشاركة فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية قد أخذت على عاتقها مسألة التخفيف من حدة المشكلة البيئية المراد معالجتها وإن أمكن الوقاية أو إصلاح الضرر البيئي، وبهذا الشأن فقد

شهدت قمة الأرض " ريو 20+" إطلاق عدد من الشراكات والتعهدات على مستوى واسع من أجل التوصل إلى حلول إبداعية لمشكلة التغير المناخي وهذا عن طريق تكثيف العمل البيئي التطوعي، حيث تعهدت المنظمة التطوعية "البيئة مباشر Environment Online" المعنية بتشجيع الأطفال على زراعة الأشجار والنباتات، وهذه المنظمة ناشطة في حوالي سبعة آلاف (7000) مدرسة تتوزع على مائة وخمسون (150) دولة، كما تعهدت هذه المنظمة خلال مؤتمر الأمم. (ريو دي جانيرو، 1992)

للمذكر فإن المؤسسات الأمريكية تنفق ما يقارب 6 مليار دولار سنويا لقضايا تتعلق بالمجتمع والبيئة، ومنها ما تخصص نسبة مئوية من صافي الأرباح لإنفاقها على قضايا اجتماعية وإنسانية مثلاً في مجال تلوث المياه والهواء والأرض والحماية من الأخطار البيئية المختلفة.

4.5. مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: إن الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع ذات طبيعة مرنة، وبالرغم من طبيعتها المتحركة إلا أن هناك عدة محاولات لدراسة السلوك الاجتماعي للمشروع، وذلك من أجل التعرف على المجالات التي تتأثر وتتأثر بهذا السلوك و التي تتمثل فيما يلي: (محمد، 2012)

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (AAN) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- ✓ تفاعل المنظمات مع المجتمع؛
- ✓ المساهمات في تنمية الموارد البشرية؛
- ✓ المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئة؛
- ✓ الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ستة مجالات للأداء الاجتماعي هي: (البيئة- الموارد غير المتجددة- الموارد البشرية-الموردين-العملاء-المجتمع).

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أساس القياس والإفصاح، وأصدرت تقريراً يحتوي على خمس مجالات للأداء الاجتماعي:

- ✓ الرقابة على البيئة؛

✓ توظيف الأقليات؛

✓ العاملين؛

✓ تحسين المنتج؛

✓ خدمة المجتمع.

وفيما يلي نوضح مجالات الأنشطة الاجتماعية لمنظمات الأعمال والفوائد المتوخاة منها (خيرة، 2019) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الأنشطة الاجتماعية وانعكاساتها على منظمات الأعمال.

الفوائد بالنسبة للمنظمات	الأنشطة الاجتماعية	
- إنتاجية عالية للعاملين - كسب رضا المستهلكين	- تقديم العلاج مجاناً - تحسين ظروف العمل - تقديم وسائل الأمن الصناعي	مجال العاملين:
- تحسين سمعة المؤسسة وزيادة شهرتها. - زيادة الطلب على المنتج وبالتالي ارتفاع رقم أعمال.	- المحافظة على البيئة - المحافظة على الموارد الطبيعية	مجال البيئة:
- ولاء اكبر للعملاء - انخفاض عدد الدعاوى القضائية - ارتفاع قيمة أسهم المنظمة	- زيادة أمان المنتج - الصدق في الإعلان - ذكر مخاطر المنتج - ذكر مدة صلاحية المنتج	مجال العملاء:
- تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح.	- تشغيل المعاقين - تدريب الطلاب - الإسهام في الرعاية الصحية - دعم الجمعيات الخيرية	مجال المجتمع:

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: داود خيرة، قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 13، العدد الأول، 2019، ص ص 404-419.

من خلال هذا الجدول ومما سبق يمكن القول بان المؤسسة ليست آلة اقتصادية مصنعة للنقود والمساهمين وإنما هي وحدة اقتصادية واجتماعية تؤثر وتتأثر بمجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية في نطاق محدد، وبإتباع أساليب محددة تسعى من خلالها التوفيق بين مصالحها ومصالح المجتمع.

6. الخاتمة: تعتبر المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في وقتنا الراهن من أحدث فروع علم المحاسبة، ظهرت بظهور المسؤولية الاجتماعية، تهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي، ذلك باعتبار أن المؤسسة عضواً فعالاً في المجتمع ترتبط فيه بالفئات الأخرى ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات، وبرزت أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي، وتزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي، فمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تساعد في وضع نظم المكافآت والحوافز والأجور وكذا تمكّن مستويات الإدارة المختلفة في التنظيم من التعرف على مسؤولياتهم والعناية بها.

1.6. النتائج:

☞ تخدم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الآثار والنتائج الاجتماعية لنشاط المؤسسة "المنشأة" والتي لم تشملها المحاسبة التقليدية؛

☞ تهتم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات، والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي مشروع من قبل المجتمع؛

☞ إن عملية الإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي والمحاسبة عنها أصبحت ضرورة نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي وتزايد المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بذلك.

2.6. التوصيات:

☞ ضرورة إيجاد قوانين محلية أو معايير متعارف عليها تنظم طريقة عمل المؤسسات للمشاركة في المسؤولية الاجتماعية في المجتمع والمحاسبة عنها؛

☞ توعية إدارات الشركات بدورها في تحمل مسؤولياتها خصوصاً نحو مجتمعها الذي تعمل فيه؛

☞ إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق وبأقل تكلفة ممكنة.

7. الهوامش:

عبد الرحمان العايب. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر. جامعة فرحات عباس بسطيف.

- عجيلة محمد. شنيني عبد الرحيم (2012). فعالية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال " مفاهيم وأسس ". الملتقى الدولي الثالث بعنوان " منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية " ، أيام 14-15 فيفري. جامعة بشار.
- اللولو محمد سالم. (2009). مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة " دراسة حالة الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ". مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.
- بولصنام محمد. (2012). العوامل المؤثرة على الافصاح الاجتماعي " دراسة حالة شركة بوتاس العربية المساهمة ". الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية.
- حامد أحمد صالح أبو سمرة. (2009). معوقات الافصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وادارات الشركات. مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.
- خالد صبحي حبيب. (2011). مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية ". مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. فلسطين. الجامعة الاسلامية غزة.
- ابراهيم مسلم. (2016). دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. مجلة دفاتر اقتصادية. المجلد العدد. الصفحات 145-158.
- ريو دي جانيرو. (1992). المنظمات الغير حكومية ودورها في حماية البيئة. مؤتمر قمة الأرض الدولي. متاح على الموقع . <http://www.droitentreprise.org/web>
- طارق راشي. (2013). دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال. المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي المنظم بعنوان " النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي " .
- ظاهر محسن منصور الغالبي. (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال والمجتمع (الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- علي عبد الله شاهين. (2011). النظرية المحاسبية " اطار فكري تحليلي وتطبيقي ". الجامعة الاسلامية غزة.
- عوض الله جعفر الحسين أبو بكر. (2012). أهمية وجودة الافصاح عن المعلومة المحاسبية. مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12 العدد (2)، الصفحات 119-120.
- فهد راعي الفحماة. (2012). مدى التزام شركات المساهمة العامة الكويتية بالافصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية. جامعة الشرق الاوسط: كلية الاعمال.
- داود خيرة. (2019). قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. مجلة البحوث والدراسات العلمية. المجلد 13 العدد 01. الصفحات 404-419.
- ابراهيم عمر ميده. (2003). نظام محاسبة المسؤولية في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية " واقع وتطلعات " مجلة جامعة دمشق المجلد(2). العدد (19).